

التعاون الهش بين موسكو وواشنطن في سوريا

(أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠١٧)

د. نورهان الشيخ

مثلت الأزمة السورية أحد جبهات المواجهة بين موسكو التي تحاول استعادة بعضاً من مكانتها وما كان لها في الماضي القريب، وواشنطن القطب الواحد المهيمن على الشأن الدولي والإقليمي الذي خرج منتصراً في الحرب الباردة ويأبى أن تعود روسيا لمنافسته من جديد. ومنذ الشرارة الأولى للأزمة، جاء الموقف الروسي من سوريا مناقضاً لنظيره الأمريكي، ومثل خروجاً عن الخط العام الحاكم للسياسة الروسية آنذاك، وكانت موسكو منذ بدء الأزمة أكثر سرعة في الاستجابة وأشد حسماً في مواقفها من التطورات في سوريا. فعقب إندلاع المظاهرات ضد النظام السوري، أعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية لإحتواء الأزمة، ورفضت رفضاً قاطعاً أي تدخل عسكري مباشر أو غير مباشر، إنطلاقاً من حتمية الحل السلمي وجلس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات. وهو موقف يختلف جذرياً عن الموقف الأمريكي الذي حمل بشار الأسد وحده مسؤولية العنف في سوريا، ودعم المعارضة المسلحة للاطاحة به.

ومع تصاعد المخطط الأمريكي الغربي وتدفق الإرهابيين المسلحين على سوريا عبر الأراضي التركية وغيرها، أكدت روسيا أن ما يحدث في سوريا هو "نزاع داخلي مسلح" أو حرب أهلية، كما أكدت على دور الطرف الثالث وأن النزاع من وجهة النظر الروسية ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة وأن هناك ما يسمى "القوة الثالثة" وهي تنظيم "القاعدة" ثم "داعش" وعشرات التنظيمات الإرهابية الأخرى، التي تنامي نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا وإنما الأمن الإقليمي بل والأمن القومي الروسي.

إنطلاقاً مما سبق رفضت موسكو الدعوة إلى تحي بشار الأسد مع التأكيد على أن روسيا لا تدعم نظام الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السورية حتى لا تتكرر مأساة ليبيا ومن قبلها العراق والسودان، في تحدى صريح ومعلن للدعوة الأمريكية

لتنحى الأسد كشرط مسبق لأي تسوية محتملة للأزمة السورية. كما رفضت التدخل الخارجي بأي صورة من الصور، ووجهت انتقادات حادة لدعم المعارضة المسلحة واعتبرته تدخل خارجي غير مباشر لا يمكن قبوله ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا والمنطقة بأسرها. وأنه "عدوان عسكري خارجي مبطن يحق للحكومة السورية بل ويتعين عليها أن تقضي عليه بأساليب شديدة وحاسمة وفعالة ... وأن استخدام القوة بشكل واسع ضد الآلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية، بالإضافة إلى قطر وتركيا الذين يحاولون إسقاط السلطة الشرعية، أمر شرعي ومبرر باحكام القانون الدولي". كما كان مجلس الأمن الدولي ساحة أخرى للمواجهة بين البلدين حيث فشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين السلطات السورية بسبب معارضة روسيا والصين واستخدامهما الفيتو.

وفى مواجهة مجموعة "أصدقاء سوريا"، التي قاطعتها روسيا وأعتبرتها "مضرة"، وتقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع للاطاحة بالحكومة السورية الحالية، ودعم المعارضة الخارجية فقط، من وجهة النظر الروسية، تمسكت موسكو بالرعاية الأممية للملف السوري حتى تقطع الطريق أمام أي عمل أمريكي أحادي الجانب تحت مظلة تحالف دولي تقوده واشنطن، وفى هذا السياق كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسى فى التوصل لخطة كوفى أنان للتسوية فى سوريا، وهى صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية فى سوريا تحت رعاية الامم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوى التأثير وفى مقدمتهم إيران والسعودية.

من المواجهة إلى التعاون الهش بين البلدين:

بلغ التصعيد بين البلدين قمته واحتدمت المواجهة المباشرة بينهما إثر اتهامات الإدارة الأمريكية للنظام السوري باستخدام السلاح الكيماوى بعد حادث غاز السارين فى الغوطة الشرقية عام ٢٠١٣، وتهديدها بتوجيه ضربات مباشرة لسوريا، فقد عارضت موسكو ذلك جملة وتفصيلاً ونجحت فى التصدى لواشنطن من خلال مبادرة تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل عدم توجيه الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جنيف ٢. وكان الاتفاق الروسى الأمريكى منتصف سبتمبر ٢٠١٣ على

تدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية بحلول منتصف ٢٠١٤، هو بداية التعاون بين البلدين في الملف السوري، ولكنه كان تعاون هش، فسرعان ما عاد التصعيد بينهما حول سوريا، والذي انتهى بحسم روسي لصالحها وذلك ببدء ضرباتها على الارهابيين في الأراضي السورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، وذلك في لحظة حرجة وفارقة بدا فيها أن قوى الظلام أبتلعت سوريا والعراق.

وقد أطلقت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول روسيا، خلال حملته الانتخابية، الآمال في إمكانية مد جسور التفاهم بين موسكو وواشنطن، باعتبارهما، الفاعلين الدوليين الأهم في المنطقة، وما سيؤدي إليه ذلك من إنفراج العديد من الأزمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأزمة السورية. فقد أبدى ترامب مرونة واضحة تجاه موسكو، بل وعبر عن "إعجابه" بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتحدث عنه باعتباره "القائد القوى" الذي يجب "التفاهم" معه. وفي أول كلمة له عقب إعلان نتائج الانتخابات، أكد ترامب "إننا نبحت عن الصداقة لا العداوة"، في رسالة واضحة للخارج الأمريكي عامة وروسيا خاصة. الأمر الذي أثار التفاؤل بإمكانية خروج العلاقات الأمريكية الروسية من حالة التآزم التي تمر بها، وحدث إنفراجه وشيكة في العلاقة بين البلدين ستلقى بظلال واضحة على العديد من الملفات والقضايا الدولية والإقليمية التي تعقدت على خلفية التناقض وتراجع التفاهم بين واشنطن وموسكو. ومع إنطلاق مسار أستانا الممهد والمكمل لمسار جنيف بشأن الأزمة السورية، تصاعدت التوقعات، ووصلت مداها مع إعلان المتحدث باسم البيت الأبيض، شون سبايسر، في ٣١ مارس أن على الولايات المتحدة قبول الواقع السياسي بأن مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد يحدده الشعب السوري وإن تركيز الولايات المتحدة في المنطقة يجب أن ينصب على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية.

وما هي إلا بضعة أيام تالية وجاءت الضربات الأمريكية على سوريا مطلع أبريل إثر حادثة خان شيخون لتعيد العلاقات الأمريكية الروسية إلى المربع صفر مرة أخرى. فقد نصبت واشنطن نفسها محققاً وقاضياً وأصدرت حكمها على الفور دون تحقيق دولي موضوعي يدين النظام السوري، وقررت معاقبة الأخير بطريقة أحادية الجانب، متجاوزة الشرعية الدولية ومجلس الأمن، وقامت بتوجيه الضربات إليه، لتؤكد استمرار السياسات الأمريكية وفق النهج الذي دشنه جورج بوش بغزوه للعراق عام ٢٠٠٣. وبدلاً من التحرك الجاد لمواجهة هذا التصعيد الخطير في قدرات التنظيمات الارهابية، اتخذت واشنطن الحادث مبرراً لضرب من يحارب تنظيم "داعش".

ومن المعروف أن "داعش" استخدمت السلاح الكيماوي أكثر من مرة في العراق حيث استخدمت غاز الكلور السام ضد قوات البشمركة وضد القوات العراقية، وقامت بهجوم بغاز الخردل السام في الموصل مطلع مارس وأصاب ١٢ مدنياً، وذلك عندما سقطت قذائف هاون على منازل شرقي الموصل أطلقتها "داعش" من منطقة في غرب الموصل تحت سيطرتها. الأمر الذي يشير بوضوح إلى إمتلاك "داعش" للسلاح الكيماوي. بل إن طائرة أمريكية قصفت في مارس موقعا في غرب الموصل مخلفة عشرات المدنيين بين قتيل وجريح. وفي تناقض واضح للصمت الأمريكي عن هذه الحالات قامت بضرب سوريا رغم إن الأخيرة انضمت، بموجب الاتفاق الروسي الأمريكي، إلى اتفاقية الأسلحة الكيماوية ووافقت على تدمير مخزونها تحت رعاية منظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

في هذا الاطار، أدانت روسيا الضربات الأمريكية على قاعدة الشعيرات الجوية السورية، وقامت بتعليق مذكرة التفاهم الروسية الأمريكية الموقعة في ٢٠١٥ لضمان سلامة التحليق في سماء سوريا والحيلولة دون وقوع حوادث غير مرغوب فيها، واستخدمت الفيتو ضد مشروع قرار اقترحتة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشأن حادث الهجوم الكيماوي ودعت الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في هذا الخصوص.

وحملت التطورات اللاحقة لحادث خان شيخون تباعد بين البلدين حول الملف السوري، وهو ما تأكد خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي لروسيا في ١٢ أبريل، وحثه روسيا على التوقف عن دعم الرئيس السوري بشار الأسد إنطلاقاً من أن الرئيس السوري قد لا يضطلع بأي دور في مستقبل البلاد.

العوامل التي تفرض التعاون بين البلدين:

أعاد لقاء بوتين وترامب على هامش قمة العشرين في هامبورج يوليو الماضي، والتوافق الذي حدث بينهما حول منطقة خفض التصعيد في جنوب سوريا، التفاؤل بشأن إمكانية التعاون بين البلدين حول الملف السوري، وهو تعاون تفرضه الضرورة على البلدين. فواشنطن تجد نفسها مضطرة للتعاون مع روسيا التي باتت من الواضح أنها هي التي تقود الأحداث في سوريا. فعلى مدى العامين لم تتوقف العمليات الروسية

لاجتثاث الارهاب من الأراضى السورية، وتسارعت التطورات فى الداخل السورى وعلى الصعيدين الإقليمى والدولى لتشكل فى مجملها مشهد مختلف كلية لسوريا والمنطقة عن ما كان عليه الحال قبل عامين.

فمن ناحية، كان للتدخل الروسى تأثير مباشر فى إبعاد شبح "أفغنة سوريا"، الذى كاد أن يكون واقعاً، وحال دون تكرار المأساة الأفغانية فى عالمنا العربى. فمنذ اللحظة الأولى كان واضحاً جدية وفاعلية الضربات الروسية، وإنها طلعات حقيقية تستخدم فيها أحدث التقنيات العسكرية، وليست عروض استعراضية كطلعات دول أخرى، مما أدى إلى تفهقر "داعش"، التى سيطرت على الأراضى السورية ومن قبلها العراقية فى طرفة عين، وعلى مرأى ومسمع القوى الدولية التى طالما أدعت إنها تحارب الارهاب. ووفقاً لبيان لنائب وزير الدفاع الروسى، أناتولى أنطونوف، فى ٧ أكتوبر ٢٠١٦، تم تصفية حوالي ٣٥ ألف أروهابى فى سوريا، بينهم أكثر من ٢٧٠٠ إرهابى أتو من روسيا ومحيطها فى رابطة الدول المستقلة، كما تم تصفية زعيم داعش أبو بكر البغدادي وأكثر من ٣٠ قيادة لداعش فى إحدى الغارات الروسية على مركز قيادة تابع للتنظيم فى الرقة السورية ليلة ٢٨ مايو الماضى.

من ناحية أخرى، أدت الضربات الروسية إلى تغيير توازنات القوى على المستويات المختلفة، السورية والإقليمية والدولية. فهضمت الدولة السورية من جديد، واستعاد الجيش السورى السيطرة على ٦٠% من الأراضى السورية، وأضطر الجميع إلى العودة لطاولة المفاوضات بعد أن تأكد استحالة الحسم العسكرى للأزمة، وأن التسوية السلمية هى السبيل الوحيد لإنهاءها.

وشهدت التحالفات الإقليمية تطورات هامة حيث دفع التنسيق الذى تقتضيه الضربات الروسية إلى ظهور محور هام يضم روسيا وإيران وتركيا، إلى جانب سوريا والعراق وحزب الله فى لبنان. فقد اتجهت روسيا لتعميق تحالفاتها الرئيسية فى المنطقة من خلال مثلث "روسيا سوريا إيران"، الذى تعد دمشق نقطة الارتكاز الأساسية فيه والحليف الاستراتيجى الأساسى لموسكو وذلك فى ضوء خصوصية العلاقة بين البلدين. تزامن هذا مع تعميق التعاون الاستراتيجى الروسى الإيرانى. كما فرضت التطورات المختلفة على تركيا ضرورة التنسيق مع موسكو وإنهاء حالة التوتر والقطيعة التى خيمت على العلاقات بين البلدين فى أعقاب إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية، ساعد على ذلك موقف روسيا من المحاولة الانقلابية فى تركيا، لتنتقل الأخيرة من

المعسكر المناهض لروسيا فى المنطقة إلى نقطة ما أقرب إلى موسكو دون أن تخرج بالكامل من العباءة الأمريكية. فقد تخوفت أنقرة من أن يكون التقدم الذى حققته قوات "سوريا الديمقراطية" بقوامها الكردي، خطوة أولى نحو إعلان الفيدرالية فى المناطق الكردية السورية، وما ينطوى عليه ذلك من تهديد لسلامتها الإقليمية حيث يمثل الأكراد حوالى ٢٠% من سكانها يتركزون فى جنوب وجنوب شرق تركيا المتاخم للأراضى السورية، واتخذت من ذلك ذريعة لبدء عملية عسكرية فى الأراضى السورية، "عملية درع الفرات"، التى فرضت التنسيق مع روسيا لتجنب صدام آخر ستكون عواقبه وخيمة.

فى ضوء ما تقدم، أصبح من الواضح أن روسيا هى التى تقود مسار التطورات فى سوريا، وذلك من خلال استمرار العمليات العسكرية والتمشيط على الأرض للجيش السورى بمساعدة الضربات الجوية الروسية عند الحاجة من ناحية. ودفع المسارات المختلفة للتسوية من ناحية أخرى، والتى تتضمن إلى جانب المسار السياسى فى جنيف، كل من مسار أستانا (مع إيران وتركيا)، ومسار عمان (مع الأردن والولايات المتحدة) بشأن مناطق خفض التصعيد فى سوريا. وهى أربع مناطق أساسية، الأولى تمتد فى شمال سوريا، وتشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية، وشمال شرقي ريف اللاذقية، وغربي ريف حلب وشمال ريف حماة. المنطقة الثانية فى الغوطة الشرقية. الثالثة تقع شمالي ريف حمص، وتشمل مدينتي الرستن وتلييسة والمناطق المحاذية. أما المنطقة الرابعة فتتمتد فى جنوب سوريا فى المناطق المحاذية للحدود الأردنية. وتعتبر روسيا هذه المناطق خطوة هامة لتمكين الجيش السورى وتضييق الخناق على الارهابيين لتصفيتهم تماما، وليس لتقسيم سوريا كما يعتقد البعض، كما تعتبرها ممهدة ومكاملة لمسار جنيف السياسى.

وقد تم إطلاق مسار القاهرة كمسار ثالث بشأن مناطق خفض التصعيد، إلى جانب أستانة وعمان. وفى ٢٢ يوليو تم توقيع اتفاق خاص بآلية عمل منطقة خفض التصعيد فى الغوطة الشرقية بوساطة مصرية بين وزارة الدفاع الروسية والمعارضة السورية وجيش الاسلام. وفى الأسبوع التالى وتحديداً فى ٣١ يوليو نجحت الوساطة المصرية فى التوصل إلى اتفاق جديد بين ممثلى وزارة الدفاع الروسية، والمعارضة السورية حول نظام عمل منطقة خفض التصعيد فى سوريا شمال مدينة حمص، على أن يبدأ وقف إطلاق النار فى المنطقة المذكورة يوم الخميس ٣ أغسطس، ويشمل ذلك ٨٤ بلدة سورية يقطنها أكثر من ١٤٧ ألف نسمة. ويعقب وقف إطلاق النار إدخال

المساعدات الإنسانية إلى ريف حمص الشمالي في محاولة للتخفيف من معاناة السوريين الذين طحنتهم الحرب بين رحاها.

وقد ركزت مباحثات "أستانا ٦" التي عُقدت يومي ١٤ و ١٥ سبتمبر ٢٠١٧، على الأمور التفصيلية والفنية الخاصة بمناطق خفض التصعيد بسوريا، من قبيل توزيع قوات المراقبة وعملها ومهامها في هذه المناطق، وهي الجولة الأخيرة التي تناقش مناطق خفض التصعيد، وستركز الجولات القادمة على القضايا الأخرى المتعلقة باستعادة الاستقرار الكامل في سوريا. وقد انتهت المباحثات إلى إصدار ٤ وثائق تفصيلية بشأن مناطق خفض التصعيد، وتم تأجيل الوثيقة الخاصة بالأسرى والمعتقلين حيث أبدى الوفد السوري تحفظات على بعض الأسماء المطلوبة من جانب المعارضة، معتبراً أياها خطرة وإرهابية. وصدر بيان مشترك حول آلية عمل مناطق خفض التصعيد في سوريا من جانب روسيا وتركيا وإيران باعتبارها الدول الضامنة لوقف إطلاق النار، أكد على استمرار العمل بمناطق خفض التصعيد لمدة سريانه ٦ أشهر في البداية، قابلة للتמיד تلقائياً بإجماع الدول الضامنة. ونشر قوات لمراقبة خفض التوتر وفقاً للخرائط المتفق عليها في أنقرة في ٨ سبتمبر، وبموجب شروط نشر هذه القوات التي وضعتها لجنة العمل المشتركة، في المنطقة الآمنة بإدلب وأجزاء من المحافظات المجاورة لمنع وقوع اشتباكات بين الأطراف المتنازعة، وتشكيل لجنة إيرانية روسية تركية مشتركة لتنسيق عمل قوات المراقبة.

في هذا الإطار، كان من الضروري عقد مباحثات مباشرة بين روسيا والولايات المتحدة بشأن دير الزور والتف، وكانت الولايات المتحدة ممثلة كمرقب بمساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط، ولكنه لم يتدخل في المفاوضات، ويتم التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بجنوب سوريا عبر مسار عمان. وخلال لقاء بوتين وترامب في هامبورج، تم مناقشة إنشاء منطقة أمنية في التف ووفق مصادر في الخارجية الأمريكية، فإن الرئيسين اتفقا على بقاء منطقة التف تحت سيطرة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، مقابل تخلي الولايات المتحدة عن مسألة استقالة الأسد من منصبه، والتوقف عن دعم المعارضة المسلحة. وقد أعقب ذلك إعلان البيت الأبيض عن إيقاف الدعم العسكري للمعارضة السورية المعتدلة، الأمر الذي يعنى أن الصفقة الروسية الأمريكية صحيحة.

وتحمل هذه التطورات فى طياتها دلالات هامة تتعلق بمكانة روسيا الدولية ودورها الحاضر والمستقبلى فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تؤشر لوجود روسى دائم وقوى، ودور فاعل ومؤثر لموسكو فى المنطقة، فالوجود الروسى فى سوريا ليس حدثاً عابراً أو استثنائياً فى السياسة الروسية ولكنه توجه استراتيجى له صفة الديمومة والثبات، خاصة مع تأكيد موسكو عدم وجود سقف زمنى لعملياتها فى سوريا، وإن إنهاء مهمتها مرتبط بنجاحها فى القضاء على الارهاب وتحقيق الأهداف المرجوة، التى تظل مسألة تقديرية للقيادة الروسية.

لقد أصبحت روسيا طرفاً لا يمكن تجاوزه فى أى ترتيبات خاصة بالمنطقة، وحمل تدخلها فى سوريا رسالة واضحة حول شكل النظام العالمى الجديد، وانتهاء مرحلة القطبية الواحدة والآنفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى والإقليمى، وأكد أن واشنطن مع استمرارها كفاعل "رئيسى" بالمنطقة فإنها لم تعد الفاعل "الأوحد" بها كما كان عليه الحال من قبل. فقد حجم الحضور الروسى القوى من المنظور الأوحد الضيق فى إدارة قضايا وملفات المنطقة وفق الأجندة والمصالح الأمريكية، وقدم بدائل واسعة الأفق تتسع لمختلف الأطراف دون استبعاد أو تهميش يكرس الخلافات الداخلية ويعزز الاستقطابات الإقليمية.

ولايعنى هذا عودة الحرب الباردة من جديد، فعودة روسيا إلى المنطقة تأتى فى إطار منظور تعاونى وليس تنافسى مع القوى الكبرى الأخرى الفاعلة بها وفى مقدمتها الولايات المتحدة. وموسكو حريصة على التقاهم والتعاون مع واشنطن والأوربيين رغم استمرار الخلاف والتوتر بين الجانبين على خلفية الأزمة الأوكرانية. إلا إن هذا الحرص من الجانب الروسى لا يقابله خطوات مماثلة من جانب الولايات المتحدة، التى تبدو أميل على اضعاف داعش دون القضاء التام عليها، وتقسيم العراق، والعبث فى سوريا.

التحديات التى تقوض التعاون بين البلدين:

إن المراوغة الأمريكية والتنصل من تنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل إليها مع موسكو يظل تحدى رئيسى يواجه الأخيرة فى حربها وحرب المنطقة بأسرها ضد الارهاب، ويجعل القضاء على هذه التنظيمات أكثر تكلفة وأطول أمداً. ومن المعروف

أن الرئيس الأمريكي لا يملك سلطات مطلقة، ونسبة مساهمته وتأثيره على عملية صنع القرار الأمريكي ليست أيضاً مطلقة، وهناك مؤسسات أخرى تشاركه البت في قرارات السياسة الخارجية أهمها الكونجرس والبنيتاجون. وقد شنت هذه المؤسسات هجوماً حاداً على ترامب الذي جاء، على غير المعتاد، من خارج كل هذه المؤسسات، وبتوجه صدامي مع توجهاتها القائمة والمستمرة لعقود. ومارست هذه المؤسسات ضغوط شديدة على ترامب، وشكل الكونجرس لجنة خاصة تقوم بالتحقيق في "التأثير الروسي" على الانتخابات الأمريكية، و"التواطؤ الروسي مع حملة ترامب". ومن الواضح أن هناك عزم من جانب المؤسسات الأمريكية على عرقلة أى تفكير فى تخفيف حدة التوتر فى العلاقة مع روسيا، وهو ما انعكس على التعاون بين البلدين فى الملف السوري وغيره من الملفات. ومن الواضح أن ترامب قد خضع لهذه الضغوطات فى "صفقة" تقضى بتخفيف الضغط على ترامب وإدارته، وتوقيف التهم الموجهة إليه بسبب "علاقته مع موسكو"، مقابل إطلاق يد المؤسسات الأمريكية فى توجيه السياسة الخارجية عامة ومنها تلك الخاصة بسوريا.

فخلاقاً لما كان يأمله الكرملين، وما تركه لقاء بوتين ترامب على هامش قمة العشرين من تفاؤل حذر بشأن فرص التعاون بين البلدين فى الملفات الإقليمية والدولية، وإصلاح ما خلفته إدارة أوباما فى العلاقات الروسية الأمريكية، دخلت العلاقة بين البلدين حلقة مفرغة من التصعيد غير المسبوق بدأت بفرض حزمة جديدة من العقوبات الأمريكية على روسيا فى ٢ أغسطس. ومازالت المؤسسات الأمريكية تنظر لروسيا باعتبارها تهديد لواشنطن. وفى مؤتمر صحفي عقده وزارة الدفاع الأمريكية (البنيتاجون) يوم ٦ سبتمبر أكد النائب الأول لمساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون أوروبا وحلف الناتو، توماس جوفوس، أن واشنطن تواجه تغييرات كبيرة على الصعيد العالمي واعتبر أن روسيا والصين لا تزالان تشكلان التحدي الرئيسى بالنسبة للولايات المتحدة، لأنهما "اختلفتا أن تكون منافسا استراتيجيا" لواشنطن على حد تعبيره. ووضع البلدين فى سلة واحدة مع إيران وكوريا الشمالية بل وتنظيما "الدولة الإسلامية" و"القاعدة"!! وفى كلمة نائب الرئيس الأمريكى، مايكل بينس أشار إلى أن الخطر أصبح يعم العالم بعد ما انهارت الأفكار الشيوعية، وأن "المعتدون الروس يريدون زعزعة الاستقرار فى أوروبا الشرقية ومضاعفة تأثيرهم فى آسيا الوسطى".

ويبدو أن ترامب استسلم لضغط المؤسسات التى تحدد أفكاره وقراراته واتخذتها ذريعة لطرح عزله بشكل جدى أرقه، ومن ثم جاءت قراراته التصعيدية باتجاه موسكو

فى محاولة منه لتخفيف هذا الضغط من جانب المؤسسات عليه. وخلال قمة حلف شمال الأطلسى (الناتو)، يوم ٢٥ مايو، اعتبر ترامب "الخطر الروسى"، إلى جانب الإرهاب والهجرة غير الشرعية، التهديدات الرئيسية التى يواجهها الحلف، تزامن ذلك مع بيان للخارجية الروسية اعتبر أن العلاقات بين روسيا والناتو "تعانى من أزمة عميقة، وإنما فى أسوأ حالاتها منذ الحرب الباردة".

ورغم إن المؤشرات تشير باتجاه استمرار التوتر فى العلاقة بين البلدين، يظل هناك هامش من التفاهات التى تفرضها مصالح البلدين ومقتضيات أمنهما القومى تنزع الفتيل فى اللحظة الأخيرة. وتؤكد موسكو دوماً على إن انتعاش دورها وحراكها العسكرى والاقتصادى والدبلوماسى يأتى فى إطار رؤية برجماتية تهدف إلى تحقيق مصالحها من منظور تشاركى وتعاونى يقوم على الشراكة المتبادلة مع دول المنطقة، وعلى التفاهم والتعاون واحترام مصالح القوى الكبرى الأخرى الفاعلة بها، وإنما أقلعت نهائياً وإلى غير رجعة عن منطق الحرب الباردة، وإنما لا تسعى إلى التنافس مع الولايات المتحدة ومزاحمة واشنطن أو غيرها فى المنطقة، لإيمانها بأن أى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة ستزيد من استنزاف القدرات الروسية وترفع من تكلفة حركتها دون جدوى. فموسكو تسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذى يقتضى التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بقضايا المنطقة والتى لها أيضاً مصالحها التى تعمل جاهدة على تحقيقها، وأبرزها الولايات المتحدة.

إن عودة روسيا كانت قوية ومؤثرة وفى إطار حسابات دقيقة أذهلت الكثير من الفاعلين داخل المنطقة وخارجها وأجبرتهم على التعامل باحترام مع موسكو والتعاون معها لأنه لم يعد من الممكن تجاوزها. وفى ضوء المعطيات الراهنة فإن الدور الروسى مرشح للتزايد فى المستقبل فى مختلف المجالات. وسيتيح الارتياك فى السياسة الأمريكية نتيجة الشد والجذب بين البيت الأبيض والمؤسسات الأخرى، وتصاعد التناقضات الداخلية بين شرائح هامة فى المجتمع الأمريكى، فرص أوسع للحركة الروسية التى تبدو واعية وحاسمة التوجه.